التحقيق الجنائي

في عصر الذكاء الاصطناعي

المحقق الذكي، المحامي الذكي، وتحديات العدالة الجنائية المستقبلية

دراسة استشرافية في مستقبل التحقيق الجنائي
والاستشاري ومنظومات العدالة الذكية



إعداد

د. أحمد عبد الله المغربي

دكتوراه في القانون الجنائي
مستشار قانوني ومحامٍ

القانون والعدالة | التحقيق والتحري | الذكاء الاصطناعي | الأمن والاستشارات | حقوق الإنسان والضمانات القانونية

"إذا كان الذكاء الاصطناعي قادراً علي تحليل الأدلة،
فإن الإنسان سيظل مسؤولاً عن صون العدالة.

سلسلة الامتثال في إدارة القضايا المصيرية المعاصرة
سلسلة فكرية – تحليلية تُعالج الامتثال والحوكمة في:
الحركات، المؤسسات، القرار العام، والصراع السياسي.

التحقيق الجنائي في عصر الذكاء الاصطناعي

المحقق الذكي – المحامي الذكي – تحديات العدالة الجنائية المستقبلية

إعداد

د. أحمد عبد الله المغربي

دكتوراه قانون – مستشار قانوني – محامي

دورة (CAMS) مكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

إسطنبول، الجمعة: 2026/06/19م

التحقيق الجنائي في عصر الذكاء الاصطناعي

المحقق الذكي – المحامي الذكي – وتحديات العدالة الجنائية المستقبلية

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة في مجالات التقنية والذكاء الاصطناعي، انعكست آثارها على مختلف المهن والوظائف، بما في ذلك مجالات العدالة الجنائية والتحقيق والاستخبارات. ولم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية مساعدة في معالجة البيانات، بل أصبح قادراً على تحليل المعلومات المعقدة، وربط الوقائع، وبناء الفرضيات، واستخلاص المؤشرات التي قد تعجز القدرات البشرية عن اكتشافها بالسرعة والدقة نفسيهما. ومن هنا برز التساؤل حول مدى إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في أعمال التحقيق الجنائي والاستخباري، ومدى قدرته على محاكاة المهارات والعلوم التي يعتمد عليها المحقق البشري، مثل علم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع، والتحليل السلوكي، والتحليل الاستخباري، والمنطق القانوني.

كما يثير هذا التطور جملة من الإشكالات القانونية والأخلاقية والمهنية المتعلقة بمشروعية الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحقيق، وحدود دورها في جمع الأدلة وتحليلها، ومدى حجية نتائجها أمام القضاء، وإمكانية ظهور أنظمة دفاع قانوني تعتمد على الذكاء الاصطناعي لمواجهة أنظمة التحقيق الذكية. وتزداد أهمية هذه التساؤلات في ظل التوجه العالمي نحو رقمنة العدالة وتطوير أدوات تحليل البيانات الضخمة، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في كثير من المفاهيم التقليدية المرتبطة بالتحقيق والإثبات والمحاكمة العادلة.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومهنة التحقيق الجنائي والاستخباري، وبيان حدود إمكاناته الحالية والمستقبلية، واستشراف أثره في تطوير منظومة العدالة الجنائية مع المحافظة على الضمانات القانونية وحقوق الإنسان.

نتناول الموضوع من خلال الفصول الخمسة الآتية:

الفصل الأول: الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي في التحقيق والعدالة الجنائية

حاليا توجد دول تستخدم الذكاء الاصطناعي فعلاً في مراحل من التحقيق والعدالة الجنائية، رغم عدم علمي بدولة واحدة اليوم تعتمد "محققاً ذكاءً اصطناعياً مستقلاً" يحل محل المحقق البشري بالكامل. بل يُستخدم كأداة دعم وتحليل واتخاذ قرار مساعد.

أولاً: هل يُستخدم فعلاً الآن؟

نعم. يُستخدم في:

- تحليل ملايين الوثائق والاتصالات.
- تحليل تسجيلات المكالمات.
- تحليل الأدلة الرقمية.
- ربط الجرائم المتشابهة.
- تقييم مخاطر العودة للجريمة.
- دعم قرارات الإفراج والكفالة والعقوبة.
- فرز القضايا وتحديد الأولويات.

ومن الأمثلة الحديثة أن عشرات الجهات الشرطية في الولايات المتحدة اختبرت أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل ملفات القضايا الضخمة، واستخراج الخيوط والعلاقات التي قد يحتاج المحقق البشري أسابيع أو شهوراً لاكتشافها.

ثانياً: ما الدول الأكثر استخداماً له؟

لا توجد قائمة رسمية نهائية، لكن الاستخدامات المتقدمة ظهرت خصوصاً في:

- United States
- United Kingdom
- Netherlands
- Estonia
- Singapore
- China

لكن تختلف طبيعة الاستخدام من دولة لأخرى؛ فبعضها يركز على التحليل، وبعضها على تقييم المخاطر، وبعضها على المراقبة أو الأدلة الرقمية .

ثالثاً: هل يمثل المحقق الذكي اصطناعيا أمام القاضي؟

نعم، ولكن ليس بصورة محقق:

"هذا تقرير المحقق الذكي ونطلب الحكم بناءً عليه".

بل غالباً يكون:

- تقرير خبي.
- تحليل مخاطر.
- تحليل بيانات.

- نتائج نظام تقييم.
- تحليل اتصالات أو أدلة رقمية.

ثم يناقشه القاضي والمحامون والخبراء.

بمعنى آخر:

الذكاء الاصطناعي لا يكون شاهداً – ولا يكون قاضياً – ولا يكون مدعياً عاماً.

بل يكون أداة ضمن ملف الدعوى.

رابعاً: هل توجد أحكام قضائية مشهورة؟

نعم. أشهر قضية في العالم تقريباً هي:

State v. Loomis

في هذه القضية استخدمت المحكمة نظاماً يسمى COMPAS لتقدير احتمال عودة المتهم للجريمة.

المتهم اعترض قائلاً:

كيف أستطيع الطعن في نتيجة خوارزمية لا أعرف طريقة عملها؟

لكن المحكمة سمحت باستخدام النظام مع قيود وتحذيرات مهمة، وأكدت أنه لا يجوز أن يكون العامل الوحيد أو الحاسم في الحكم.

وهذه القضية أصبحت مرجعاً عالمياً في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية.

خامساً: هل قبلت المحاكم نتائج الذكاء الاصطناعي دائماً؟

لا. بل توجد حالات أثارت مشكلات كبيرة.

فقد تعرضت أدوات تعتمد على الخوارزميات أو التحليل الآلي لانتقادات بسبب:

- الانحياز.
- عدم الشفافية.
- صعوبة الطعن فيها.
- أخطاء التنبؤ.
- الاعتقالات الخاطئة.

حتى إن بعض الجهات الشرطية في إنجلترا وويلز طُلب منها وقف استخدام بعض أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد مستندات قضائية إلى حين التحقق من دقتها.

بل إن هناك تحقيقاً جنائياً حديثاً في بريطانيا بشأن اتهام ضابط باستخدام الذكاء الاصطناعي لتوليد مواد إثبات بصورة غير مشروعة، وهو ما يبين حساسية الموضوع قضائياً.

السؤال الأهم: هل يمكن أن يصبح الذكاء الاصطناعي "المحقق الجنائي المعتمد"؟

من الناحية التقنية: نعم، خلال 10–20 سنة يمكن بناء نظام يقترب من ذلك كثيراً.

سيكون قادراً على:

- قراءة ملايين الصفحات.

- استجواب إلكتروني أولي.
- بناء فرضيات.
- كشف التناقضات.
- اقتراح إجراءات تحقيق.
- تقييم قوة الأدلة.

لكن من الناحية القانونية والفلسفية:

معظم الأنظمة القضائية في العالم ستتمسك بقاعدة أساسية:

الذي يملك سلطة المساس بحرية الإنسان يجب أن يكون إنساناً مسؤولاً يمكن مساءلته.

ولهذا متوقع أن مستقبل المهنة ليس:

AI Investigator (محقق ذكاء اصطناعي)

بل:

(محقق جنائي انسان + محق ذكاء اصطناعي معاون) Human Investigator + AI Co–Investigator

أي:

محقق بشري يقود ذكاء اصطناعي تحليلي شديد القوة.

ولو تم عمل مشروع استراتيجي لدولة أو جهاز عدالة، فلن يتم بناء "محققٍ آليٍ"، بل سيتم بناء ما يمكن تسميته:

منصة التحقيق الجنائي الذكية الوطنية

تعمل كمساعد للمحقق والمدعي العام والقاضي معاً، وتراقب:

- الأدلة.
- التناقضات.
- المشروعية الإجرائية.
- قوة الإثبات.
- مخاطر الخطأ القضائي.

وسيكون هذا هو الاتجاه الواقعي الذي سيغيّر التحقيقات الجنائية خلال العقد القادم أكثر من أي تطور آخر.

سؤال: هل لدى محقق الذكاء الاصطناعي العلوم اللازمة للقيام بمهمة التحقيق الجنائي المعقدة والمتشابكة الجوانب؟

وهل يستند إليها ويوثق مرجعيته العلمية أو القانونية؟

الجواب الدقيق هو:

نعم، يمكن تصميم "محقق ذكاء اصطناعي" بحيث يستند إلى جميع العلوم التي يتم ذكرها في هذه الورقة، بل قد يستوعب منها أكثر مما يستطيع أي إنسان واحد، لكن الفرق الكبير هو بين **امتلاك المعرفة** و**امتلاك الحكمة المهنية والخبرة الإنسانية.**

هل يستطيع تعلم واستيعاب العلوم النفسية والاجتماعية؟

نعم. يمكن تغذيته بـ:

- علم النفس الجنائي.

- علم النفس الاجتماعي.
- علم الشخصية.
- علم الإجرام.
- علم الاجتماع الجنائي.
- التحليل السلوكي.
- العلوم المعرفية.
- نظريات الخداع والكذب.
- التفاوض والإقناع.
- التحليل الاستخباري.

بل يمكن أن يقرأ عشرات الآلاف من الكتب والأبحاث والدراسات التي لا يستطيع أي محقق بشري الإحاطة بها.

لكن يجب الانتباه إلى نقطة مهمة:

المحقق البشري **يفهم الإنسان من خلال التفاعل المباشر والخبرة الحياتية.**

أما الذكاء الاصطناعي فيفهم الإنسان من خلال:

- النماذج.
- الأنماط.
- البيانات.
- الدراسات.

وهذا فرق كبير.

هل يستند إلى مرجعية علمية؟

نعم، بل هذه إحدى أعظم ميزاته. فمثلاً عندما يقترح فرضية يقول:

"هذه الفرضية تستند إلى:

- نظرية النشاط الروتيني في علم الإجرام.
- دراسات التكرار الإجرامي.
- أبحاث السلوك العدواني.
- مؤشرات المخاطرة المعتمدة ".

أي أنه يستطيع، وبشكل فوري، إظهار:

- المرجع ــ الباحث ــ الكتاب ــ الدراسة ــ درجة الثقة.
- وهذا شيء يعجز عنه معظم المحققين البشر أثناء العمل اليومي.

هل يستند إلى مرجعية قانونية؟

نعم. بل يمكن أن يكون أقوى من المحقق البشري في هذا الجانب.

فإذا زودته مثلاً بـ:

- الدستور ــ قانون العقوبات ــ قانون الإجراءات الجزائية ــ السوابق القضائية ــ تعليمات النيابة ــ

قرارات المحاكم العليا .

فإنه يستطيع أن يقول:

"الإجراء المقترح جائز بموجب المادة كذا".

أو:

"الإجراء المقترح قد يؤدي إلى بطلان الدليل بسبب مخالفة المادة كذا".

كيف يتم توثيق مرجعيته؟

هذه نقطة أساسية. هناك مستويان:

المستوى الأول: المرجعية العلمية: كل استنتاج يجب أن يكون مصحوباً بـ:

- النظرية العلمية ــ الكتاب المرجعي ــ الدراسة ــ الباحث ــ سنة النشر.

مثال:

- تقييم خطر العنف استند إلى نموذج كذا المنشور في مجلة كذا سنة كذا.

المستوى الثاني: المرجعية القانونية: كل إجراء يقترحه النظام يجب أن يكون مرتبطاً بـ:

- المادة القانونية ــ الحكم القضائي ــ التعميم ــ التعليمات التنظيمية.

مثال:

اقتراح التفتيش يستند إلى المادة (52) من قانون الإجراءات الجزائية.

هل يمكن أن يكون محقق الذكاء الاصطناعي أكثر مهنية من المحقق البشري؟

في بعض الجوانب نعم. مثلاً:

يتفوق على الإنسان في:

- الذاكرة.
- سرعة البحث.
- ربط المعلومات.
- تحليل البيانات الضخمة.
- مراجعة السوابق.
- اكتشاف التناقضات.

ويتفوق الإنسان في:

- الحدس المهني.
- قراءة السياق الثقافي.
- فهم المشاعر المعقدة.
- بناء الثقة.
- التقدير الأخلاقي.

- اتخاذ القرار النهائي.

الذي سيصمم "محقق ذكاء اصطناعي وطني": لن يصممه كنموذج لغوي فقط. بل كمنظومة معرفية تتكون من عدة طبقات:

1–طبقة قانونية:

تحتوي: التشريعات ــ اللوائح ــ السوابق القضائية.

2–طبقة نفسية:

تحتوي: علم النفس الجنائي ــ الشخصية ــ الخداع ــ المقابلات التحقيقية.

3–طبقة استخبارية:

تحتوي: منهجيات التحليل ــ HUMINT ــ تحليل المصادر ــ تقييم الموثوقية.

4–طبقة منطقية: وتُعد أهم طبقة.

مهمتها: اختبار الفرضيات ــ كشف المغالطات ــ منع القفز إلى الاستنتاج.

5–طبقة تفسيرية:

وهي التي تجيب دائماً على: لماذا وصلت إلى هذا الاستنتاج؟

فلا يسمح للنظام أن يقول: "المتهم هو الفاعل".

بل يجب أن يقول: أرجّح هذه الفرضية للأسباب الآتية:

1. الدليل أ.
2. الدليل ب.
3. التوافق الزمني ج.
4. السابقة القضائية د.
5. النظرية العلمية هـ.

إن النقلة الكبرى مستقبلاً لن تكون في بناء "محقق آلي"، بل في بناء **محقق معرفي موثّق المرجعية** (Evidence–Based Investigator)، بحيث لا يقدّم أي استنتاج إلا ويُظهر أساسه:

- العلمي.
- النفسي.
- الاجتماعي.
- الاستخباري.
- القانوني.

وعندها قد يصبح الذكاء الاصطناعي، من حيث الانضباط المنهجي والتوثيق، أكثر اتساقاً من كثير من المحققين البشر، مع بقاء المسؤولية القانونية والأخلاقية النهائية بيد الإنسان.

التحقيق الجنائي بوصفه علما معرفيا متكاملا:

إن أعظم محقق في المستقبل لن يكون الشخص الذي يحفظ أكبر عدد من النصوص القانونية، ولا الشخص الذي يمتلك أقوى أدوات الذكاء الاصطناعي، بل الشخص الذي يجمع بين أربعة أمور:

1. **العقل القانوني** الذي يحترم المشروعية والحقوق.
2. **العقل العلمي** الذي يفكر بالفرضيات والأدلة لا بالانطباعات.
3. **الفهم النفسي والاجتماعي** الذي يدرك دوافع البشر وسلوكهم.
4. **القدرة التقنية** على استثمار الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

فإذا اجتمعت هذه العناصر، أصبح التحقيق أقرب إلى البحث العلمي منه إلى مجرد الاستجواب.

وبالنظر الى ما يطرحه هذا الموضوع من أسئلة، فهذا يجعل النظر فيه (التحقيق) ليس بوصفه إجراءً قانونياً فقط، بل بوصفه **علماً معرفياً متكاملاً**. وهذه نظرة متقدمة جداً؛ لأن التحقيق في جوهره هو عملية منظمة للإجابة عن سؤال واحد:

"ما الذي حدث فعلاً؟"

وكل العلوم التي تحدثنا عنها — القانون، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والمنطق، وتحليل المعلومات، والذكاء الاصطناعي — ليست إلا أدوات مختلفة لخدمة هذا السؤال.

ومتوقع أن العقدين القادمين سيشهدان ظهور تخصص جديد يمكن أن نسميه:

هندسة التحقيق الجنائي (Criminal Investigation Engineering)

وهو تخصص يجمع بين:

- التحقيق الجنائي.
- التحليل الاستخباري.
- العلوم السلوكية.
- الذكاء الاصطناعي.
- تحليل البيانات.
- فلسفة الإثبات.
- إدارة المخاطر القضائية.

ولو أتيح تقديم نصيحة واحدة لأي محقق أو مدعي عام أو ضابط مخابرات يريد أن يكون من نخبة المهنة، لكانت: تعلّم المنطق أكثر مما تتعلم الحفظ، وتعلّم فهم الإنسان أكثر مما تتعلم الشك فيه، واجعل الدليل يقودك إلى النتيجة، لا النتيجة تقودك إلى الدليل.

الفصل الثاني: العلوم اللازمة للقيام بمهمة التحقيق الجنائي والاستخباراتي

من أجل نجاح ضابط التحقيق أو ضابط المخابرات أو المدعي العام، فإنه لا يعتمد فقط على معرفته القانونية أو الأمنية، بل يعتمد بدرجة كبيرة على علوم النفس والسلوك والمجتمع وفهم الإنسان.

فجوهر التحقيق ليس التعامل مع الأوراق، وإنما التعامل مع البشر: الشهود، والمشتبه بهم، والضحايا، والمخبرين، والمجتمع.

تاليا العلوم التي يجب أن يلم بها المحقق الجنائي أو ضابط المخابرات الذي يقوم بالتحقيق أو المدعي العام:

أولاً: العلوم النفسية الأساسية

1-علم النفس الجنائي: يدرس:

- دوافع ارتكاب الجرائم.
- أنماط المجرمين.
- العوامل النفسية المؤثرة في السلوك الإجرامي.
- كيفية تفسير التصرفات أثناء التحقيق.

ومن مبادئه:

- لكل سلوك دافع.
- السلوك الظاهر يخفي دوافع داخلية.
- الكذب والخداع لهما أنماط سلوكية يمكن ملاحظتها.

2- علم النفس الاستجوابي والتحقيقي: يُعنى بفهم:

- كيفية بناء الأسئلة.
- إدارة المقابلات.
- كشف التناقضات.
- تقييم صدق الروايات.

ومن مبادئه:

- الإنسان يتذكر الوقائع بصورة غير كاملة.
- الذاكرة قابلة للتشويه.
- الضغط النفسي يؤثر في دقة الإفادة.

3- علم النفس الاجتماعي: من أهم العلوم للمحقق والمخابراتي. يدرس:

- تأثير الجماعة على الفرد.
- الإقناع والتأثير.
- الامتثال والطاعة.
- تكوين الاتجاهات والمواقف.

ومن مبادئه:

- الإنسان يتأثر ببيئته أكثر مما يعتقد.
- الجماعات تخلق ولاءات وسلوكيات خاصة.
- فهم الشبكات الاجتماعية يساعد على فهم الجريمة والتنظيمات.

4- **علم نفس الشخصية:** لفهم:

- الشخصيات العدوانية.
- الشخصيات النرجسية.
- الشخصيات السيكوباتية.
- الشخصيات القلقة والكاذبة.

المبدأ الأساسي:

❖ لا توجد طريقة واحدة للتعامل مع جميع الأشخاص.

❖ فطريقة استجواب شخص انفعالي تختلف عن شخص بارد الأعصاب أو شخص نرجسي.

5- **الذكاء العاطفي:** وهو من أهم كفاءات المحقق الحديث. يشمل:

- ضبط الانفعالات.
- قراءة مشاعر الآخرين.
- بناء الثقة.
- إدارة التوتر.

المبدأ:

❖ المحقق الذي لا يستطيع إدارة مشاعره لن يستطيع إدارة مشاعر الآخرين.

ثانياً: العلوم الاجتماعية الأساسية

1- **علم الاجتماع الجنائي:** يدرس العلاقة بين:

- الفقر والجريمة.
- التفكك الأسري والانحراف.
- العصابات.
- التطرف.

المبدأ:

❖ الجريمة ليست حدثاً فردياً فقط، بل ظاهرة اجتماعية أيضاً.

2-**علم الشبكات الاجتماعية:** أصبح أساسياً للمخابرات. يدرس:

- العلاقات الخفية.
- مراكز النفوذ.
- قادة الرأي.
- بنية التنظيمات.

المبدأ:

❖ معرفة العلاقات أهم أحياناً من معرفة الأشخاص أنفسهم.

3- **علم الثقافة والمجتمع:** لأن المحقق يتعامل مع:

- قبائل.
- طوائف.

- جماعات مهنية.
- مجتمعات محلية.

المبدأ:

❖ فهم الثقافة يساعد على تفسير السلوك بصورة صحيحة.

4- **علم الحركات والتنظيمات:** مهم خصوصاً للمخابرات. يشمل دراسة:

- التنظيمات السرية.
- الحركات المتطرفة.
- الجماعات السياسية.
- الشبكات الإجرامية.

ثالثاً: علوم معرفية حديثة أصبحت ضرورية

1- **العلوم السلوكية(Behavioral Sciences):**

وهي حالياً من أهم العلوم في أجهزة التحقيق والاستخبارات المتقدمة.

تشمل:

- التحيزات الإدراكية.
- اتخاذ القرار.
- التنبؤ بالسلوك.

المبدأ:

❖ الإنسان لا يتصرف دائماً بعقلانية.

2- **علم الإدراك المعرفي(Cognitive Psychology):** يدرس:

- الانتباه.
- الذاكرة.
- الإدراك.
- اتخاذ القرار.

ويساعد في:

- تقييم الشهادات.
- فهم الأخطاء الإدراكية.
- تحليل الروايات.

3- **تحليل السلوك غير اللفظي:** يشمل:

- لغة الجسد .
- نبرة الصوت .
- الإشارات الدقيقة .

مع ملاحظة مهمة:

❖ لا توجد حركة جسدية واحدة تثبت الكذب بشكل قاطع، وإنما يتم تحليل مجموعة مؤشرات ضمن السياق.

رابعاً: العلوم التي تميز رجل المخابرات عن المحقق التقليدي

إضافة إلى ما سبق، يحتاج رجل المخابرات إلى:

1-علم التجنيد البشري(HUMINT): لفهم:

- دوافع التعاون.
- بناء المصادر.
- تشغيل المخبرين.
- حماية المصادر.

2-علم التأثير النفسي: يشمل:

- الإقناع.
- التفاوض.
- بناء النفوذ.
- العمليات النفسية.

3-علم الخداع والخداع المضاد: لفهم:

- أساليب التضليل.
- اكتشاف القصص الملفقة.
- كشف عمليات التمويه.

خامساً: المبادئ العامة المشتركة بين جميع هذه العلوم

هناك عشرة مبادئ كبرى:

1. الإنسان ليس عقلانياً بالكامل.
2. السلوك له دوافع ظاهرة وخفية.
3. البيئة تؤثر في السلوك.
4. الضغوط تغير القرارات.
5. العلاقات الاجتماعية تفسر كثيراً من الأفعال.
6. الثقة أهم من القوة في الحصول على المعلومات.
7. الاستماع أهم من الكلام.
8. الذاكرة البشرية غير كاملة.
9. كل معلومة تحتاج إلى تحقق مستقل.
10. فهم الإنسان أهم من فهم الملف.

سادسا: مستقبل مهنية التحقيق

أرى أن مستقبل التحقيق خلال العشرين سنة القادمة سيتجه إلى خمسة محاور رئيسية:

1-التحقيق السلوكي(Behavioral Investigation):

سيصبح التركيز على تحليل السلوك أكثر من الاعترافات.

2-الذكاء الاصطناعي والتحليل الجنائي: سيُستخدم في:

- تحليل الاتصالات .
- كشف الأنماط .
- الربط بين القضايا .
- تحليل البيانات الضخمة .

لكن القرار النهائي سيبقى بشرياً.

3-التحقيق الرقمي: ستصبح الأدلة الرقمية أهم من كثير من الأدلة التقليدية. مثل:

- الهواتف.
- الحواسيب.
- الحسابات الإلكترونية.
- العملات الرقمية.

4- علوم التنبؤ: الانتقال من:

- "من ارتكب الجريمة؟"

إلى:

- "من الأكثر احتمالاً لارتكابها؟"

وذلك عبر تحليل الأنماط والشبكات.

5- التحقيق متعدد التخصصات: المحقق المتميز مستقبلاً لن يكون قانونياً فقط، بل سيجمع بين:

- القانون .
- علم النفس.
- علم الاجتماع.
- التحليل الاستخباري.
- تحليل البيانات.
- الأمن السيبراني.

الفصل الثالث: محامي ذكاء اصطناعي

إذا أصبح لدى الدولة "محقق ذكاء اصطناعي"، فهل يحق للمتهم أن يكون لديه "محامٍ ذكاء اصطناعي"؟

الجواب: ليس فقط من الممكن، بل قد يصبح ذلك **ضرورة لتحقيق التوازن والعدالة.**

المبدأ الأساسي:

في العدالة الجنائية يوجد مبدأ عريق: تكافؤ وسائل الدفاع والاتهام.

فإذا امتلك الادعاء أدوات تحليل هائلة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، بينما بقي المتهم يعتمد على قدراته الفردية فقط، فقد ينشأ اختلال كبير في ميزان العدالة.

لذلك متوقع بشدة أن تتطور الأنظمة نحو أحد النماذج الآتية:

النموذج الأول: محامٍ بشري مدعوم بذكاء اصطناعي:

وهذا هو الأقرب والأكثر واقعية. حيث يستطيع هذا النظام أن:

- يراجع ملف القضية كاملاً.
- يبحث في السوابق القضائية.
- يكشف التناقضات.
- يقترح أسئلة الاستجواب المضاد.
- يطعن في الأدلة الرقمية.
- ينبه إلى الأخطاء الإجرائية.
- يبني استراتيجيات دفاع متعددة.

لكن المحامي البشري هو الذي يقرر ويترافع.

النموذج الثاني: مستشار دفاع رقمي شخصي:

قد يحصل كل متهم على نظام معتمد يشرح له:

- حقوقه.
- إجراءات التحقيق.
- مخاطر الإجابة على بعض الأسئلة.
- الخيارات القانونية المتاحة.

وهذا قد يفيد خصوصاً من لا يملكون القدرة المالية على توكيل محامين متخصصين.

النموذج الثالث: وكيل دفاع ذكي شبه مستقل:

وهذا أكثر تقدماً. يتلقى ملف القضية ويقوم بـ:

- تحليل الأدلة.
- بناء فرضيات البراءة.
- تقييم قوة الاتهام.

- إعداد مذكرات دفاع.
- اقتراح طلبات الخبرة الفنية.

لكنه يظل خاضعاً لإشراف محامٍ أو قاضٍ أو جهة تنظيمية.

هل يمكن أن لمحامي الذكاء الاصطناعي أن يمثل المتهم وحده؟

هنا تصبح المسألة أصعب. لأن المحامي لا يؤدي وظيفة تقنية فقط. بل يؤدي أيضاً وظائف:

- أخلاقية.
- مهنية.
- إنسانية.
- تفاوضية.

المحامي يتحمل مسؤولية قانونية، ويمكن مساءلته وتأديبه.

أما الذكاء الاصطناعي فلا يتحمل المسؤولية القانونية بالمعنى التقليدي.

ولهذا المتوقع أن معظم الدول ستشترط وجود إنسان مسؤول حتى لو كان يعتمد على نظام دفاع ذكي.

ماذا سيحدث لو أصبح التحقيق نفسه قائماً على الذكاء الاصطناعي؟

في هذه الحالة قد يظهر مبدأ جديد:

لكل طرف حق الاستعانة بأدوات ذكاء اصطناعي مكافئة للطرف الآخر.

بمعنى:

- إذا استخدم الادعاء نظام تحليل أدلة متقدماً، يحق للدفاع الوصول إلى أداة مماثلة.
- إذا استُخدم نموذج للتنبؤ أو تقييم الأدلة، يجب أن يتمكن الدفاع من فحصه والطعن فيه.
- إذا بُني استنتاج بواسطة خوارزمية، يجب كشف منهجيتها بالقدر اللازم لضمان حق الدفاع.

في هذه النقطة، فإن التصور المتوقع:

لا يتوقع مستقبلاً أن نرى:

- قاضياً ذكاءً اصطناعياً خالصاً،
- ومدعياً عاماً ذكاءً اصطناعياً خالصاً،
- ومحامياً ذكاءً اصطناعياً خالصاً .

بل متوقع نظاماً مختلطاً:

الدور	الإنسان	الذكاء الاصطناعي
المحقق	مسؤول عن القرار	مسؤول عن التحليل
المدعي العام	مسؤول عن الاتهام	مسؤول عن المراجعة والتحضير
المحامي	مسؤول عن الدفاع	مسؤول عن البحث والتحليل
القاضي	مسؤول عن الحكم	مسؤول عن المساعدة والتدقيق

نقطة فلسفية عميقة:

إذا وصلنا يوماً إلى مرحلة يكون فيها:

- المحقق ذكاءً اصطناعياً،
- ومحامي الدفاع ذكاءً اصطناعياً،
- والقاضي ذكاءً اصطناعياً،

فسنكون قد انتقلنا من "عدالة البشر" إلى "عدالة الخوارزميات."

وعندها لن يكون السؤال:

هل المتهم مذنب؟

بل سيصبح السؤال الأخطر:

من الذي صمم الخوارزمية التي قررت ذلك؟

ولهذا أعتقد أن الأنظمة القانونية ستتمسك طويلاً بوجود إنسان مسؤول في كل مرحلة حاسمة من مراحل العدالة، حتى لو أصبحت معظم الأعمال التحليلية تُنجز بواسطة الذكاء الاصطناعي.

لذلك، وفق ما هو متوقع منطقيا، فإن **حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ أو مستشار دفاع مدعوم بالذكاء الاصطناعي ليس فقط أمراً ممكناً، بل قد يصبح أحد الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة في عصر الذكاء الاصطناعي.**

من واقع التجربة العملية وما يحدث "على الأرض" في العمل الشرطي والأمني والقضائي (مع التركيز على الأطر الإجرائية المتبعة إجمالاً في الأنظمة القانونية العربية كالأردن ومصر ومحيطها)، ممزوجاً بالنصوص القانونية لنلقي الضوء على الفجوة أحياناً بين "النص" و"التطبيق".

أولاً: التعامل في الشارع والاشتباه (الشرطة الميدانية):

1. متى يُطلب إبراز الهوية؟ وما هي مظاهر الاشتباه الواقعية؟

- **قانونياً:** لا يحق لرجل الأمن استيقافك إلا إذا وضعت نفسك في موضع الشبهات بفعل طوعي، أو في حال وجود "تلبس" بجريمة، أو ضمن نقاط التفتيش الدورية المعتمدة (السيطرات/ الحواجز).
- **واقعياً:** يُطلب إبراز الهوية في حالات أوسع بكثير؛ مثل التواجد في أماكن تصنف "ساخنة" أمنياً، أو في أوقات متأخرة من الليل، أو لمجرد التواجد في محيط منشأة حيوية.
- **مظاهر الاشتباه الواقعية (التي تحرك رجل الأمن):**

❖ **لعلامات السلوكية:** الالتفات المتكرر، محاولة تغيير الاتجاه فجأة عند رؤية الدورية، الارتباك، أو المشي السريع غير المبرر.

❖ **العلامات المظهرية:** ارتداء ملابس لا تناسب الطقس (مثل معطف ثقيل في الصيف قد يخفي سلاحاً)، أو حمل حقائب بشكل يثير الريبة في خط سير معين.

2. كيف يخاطب رجل الأمن الشخص المشتبه به؟

- **النص المثالي:** يخاطبه بوقار "لو سمحت، بطاقتك الشخصية".
- **الواقع العملي:** يتدرج الخطاب بناءً على "هيبة" الموقف وخلفية المنطقة. يبدأ غالباً بلهجة حازمة وجافة ("هويتك يا شباب" أو "على فين إن شاء الله؟"). إذا أظهر الشخص هدوءاً وامتثالاً، يظل التعامل رسمياً وجافاً. أما إذا أظهر الشخص ارتباكاً أو ندية (مثل قول: "لماذا تسألني؟")، تتحول اللهجة فوراً إلى حدة هجومية لاستعادة السيطرة الأمنيّة فرضاً للأمر الواقع.

3. هل يُطلب بطاقة تعريف من شخص لا تظهر عليه علامات اشتباه؟

- **نعم، وبكثرة.** يحدث هذا في "الحملات الأمنية العشوائية" أو نقاط التفتيش الثابتة والمتحركة (الكمائن). هنا لا يكون الاستيقاف مبنياً على شخصك، بل على "المكان والزمان" لتفقد المطلوبين جنائياً عبر مطابقة الأسماء مع "جهاز السيطرة" أو التابلت الأمني.

4. حقوق الشخص في مواجهة طلب رجل الأمن في الشارع:

- **قانونياً:** من حقك معرفة سبب الاستيقاف، ومن حقك الامتناع عن تفتيش حقائبك أو ذاتك ما لم تكن هناك حالة "تلبس" أو إذن قضائي.

- **واقعياً:** الخيار الأفضل والآمن عملياً هو **الامتثال الهادئ** (إبراز الهوية). العناد في الشارع يؤدي فوراً إلى استخدام رجل الأمن لسلطته التقديرية في "الاشتباه والتحفظ" واصطحابك للمركز بذريعة "الاشتباه في السلوك" أو "التحقق من الهوية"، وهو إجراء يتيحه له القانون واقعياً لمدد قصيرة (ساعات).

ثانياً: داخل المركز الأمني (المخفر/قسم الشرطة):

5. كيف يتم التعامل مع الشخص داخل المركز؟

بمجرد دخولك المركز كـ "مشتبه به" (وليس مشتكياً):

- يتم تجريد الشخص من أشيائه الشخصية (الهاتف، الحزام، النقود، المحفظة) وتوضع في الأمانات.
- يُجرى له تدقيق أمني متقدم (كشف القيود والطلبات) عبر النظام الإلكتروني للوزارة.
- يُوضع في غرفة التحفظ (النظارة) مؤقتاً حتى يفرغ ضابط التحقيق. الأسلوب العملي يتراوح بين التجاهل التام لتركك تحت ضغط الانتظار، أو التعامل الخشن اللفظي إذا كانت القضية جنائية خطيرة.

6. الضوابط القانونية للتفتيش الشخصي والمكاني ومبطلاتها:

- **القاعدة الذهبية قانوناً:** لا تفتيش للمنازل أو الأشخاص (خارج التفتيش الوقائي السطحي للسلاح) إلا بـ **إذن من النيابة العامة/ المدعي العام** أو في حالة **التلبس الواضح** (مثال: إلقاء المخدرات من اليد عند رؤية الشرطة).
- **مبطلات التفتيش والإجراءات (من الشارع للمركز):**
  - ❖ التفتيش بناءً على "تحريات" فقط دون استصدار إذن مسبق.
  - ❖ تجاوز حدود الإذن (مثال: إذن لتفتيش منزل بحثاً عن سيارة مسروقة، فيقوم الضابط بفتح علبة مكياج صغيرة في غرفة النوم – هنا التفتيش باطل لأن السيارة لا تختبئ في علبة، إلا إذا ظهرت المخدرات عرضاً أثناء البحث العادي).
  - ❖ القبض والتحفظ لمدة تتجاوز المدة القانونية (عادة 24 أو 48 ساعة) دون عرض على المدعي العام.
  - ❖ واقعياً: الشرطة تحاول دائماً سد هذه الثغرات في المحضر عبر كتابة عبارات مثل: "وباستيقافه تفتيشاً وقائياً عثرنا على..." أو "وبتفتيشه برضاه واختياره...".

7. الحقوق الفورية داخل المركز الأمني:

- الحق في **الاتصال بأحد أفراد العائلة** لإبلاغه بمكان تواجدك.
- الحق في **الاستعانة بمحامٍ** (وإن كان حضور المحامي في مراكز الشرطة في بعض الدول العربية لا يزال صورياً أو يواجه تضييقاً عملياً، حيث يُمنع من التدخل ويقتصر دوره على المراقبة).
- الحق في الصمت وعدم الإجابة إلا بحضور محامٍ. (واقعياً: التمسك بالصمت التام في المركز الأمني قد يواجه بضغط نفسي شديد أو تأخير في المعاملة).

8. من ال1ي يحقق مع الشخص؟ وما القوة القانونية للمحضر؟

- **المحقق:** هو ضابط القسم (معاون المباحث/ رئيس قسم التحقيق) الذي يحمل صفة "الضابطة العدلية".
- **القوة القانونية للمحضر:** محضر الشرطة هو "**موجز أولي للاستئناس**" بالنسبة للمحكمة في الجنايات، لكنه ذو قوة كبيرة في الجنح. القاضي لا يبني حكمه الإدانة في الجنايات على محضر الشرطة وحده إذا تراجع المتهم عنه أمام المدعي العام، إلا إذا كانت هناك أدلة مادية مرافقة (بصمات، تحاليل، مضبوطات).
- **حالات التعامل معه:** إما الحفظ (إذا تبين عدم وجود جرم أو تشابه أسماء)، أو الإحالة الفورية للمدعي العام مختوماً بعبارة "موقوف" أو "متروك للمدعي العام".

ثالثاً: أمام المدعي العام (النيابة العامة)

هنا تبدأ المرحلة القضائية الحقيقية، والمدعي العام هو خصم شريف وقاضي تحقيق في آن واحد.

9. الإجراءات القانونية للتعامل مع المتهم جنائياً:

عند وصول المتهم إلى مكتب المدعي العام:

1. يتم فك القيود (الكلبشات) عنه وجوباً أثناء استجوابه.
2. يُسأل عن هويته ويُبلغ بالتهمة المسندة إليه صراحة.
3. يُسأل إن كان لديه محامٍ، وفي الجنايات الكبرى يُمنع استجوابه دون حضور محامٍ (وإذا لم يكن لديه، تؤجل الجلسة أو تعين المحكمة واحداً).

10. الدفوع التي يتمسك بها المتهم أمام المدعي العام:

- بطلان اعترافه أمام أفراد الشرطة لكونه وليد "إكراه مادي أو معنوي" (ضرب أو تهديد).
- بطلان إجراءات القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس وعدم وجود إذن.
- الدفع بكيدية الاتهام وتلفيقه من قبل الخصوم أو ضباط القبض.
- انتفاء القصد الجرمي (عدم توفر النية الجنائية).

11. حالات تصرف المدعي العام بالملف وعيوب ومبطلات التحقيق أمامه:

- **قرارات المدعي العام:** إما **توقيف المتهم** (على ذمة التحقيق وتجدد دورياً)، أو **تركه حراً** بضمان الإقامة أو كفالة، أو **منع المحاكمة** (إذا كان الفعل لا يشكل جرماً)، أو **حفظ القضية**.
- **مبطلات التحقيق أمام المدعي العام:**
  - ❖ استجواب متهم بجناية خطيرة دون إخطار محاميه أو ندب محامٍ له.
  - ❖ استخدام الوعود والوعيد (الضغط النفسي المباشر، أو الوعد بالإفراج مقابل الاعتراف).
  - ❖ عدم توقيع المتهم أو المحقق أو كاتب الجلسة على صفحات التحقيق.

12. الدور الفعلي للمحامي أمام المدعي العام

- **النص:** الدفاع وتفنيد الأدلة.

- **الواقع:** دور المحامي هنا هو "**مراقب ومسجل للثغرات**". لا يحق للمحامي مقاطعة المدعي العام أثناء الأسئلة، بل يطلب في نهاية الجلسة تدوين ملحوظاته وطلباته (مثل: طلب عرض المتهم على الطبيب الشرعي لإثبات التعذيب، أو طلب إخلاء سبيل بكفالة، أو تقديم شهود نفي).

رابعاً: النقطة المهمة (التحقيق أمام مدعي عام المخابرات/ الأجهزة الأمنية السيادية)

هنا تختلف القواعد تماماً، وندخل في دائرة "القضايا الأمنية" (أمن الدولة، الإرهاب، التجسس، تقويض نظام الحكم).

1. الإجراءات الجنائية والأمنية والواقعية:

- المتّهم لا يرى الشمس فوراً. فترات التوقيف والتحفظ لدى المخابرات قبل العرض على المدعي العام تكون أطول (تتيحها قوانين الإرهاب وأمن الدولة الاستثنائية بمدد تصل لأيام أو أسابيع في بعض التشريعات تحت بند التحفظ الأمني).
- التحقيق الأولي يجريه "ضابط المخابرات" (وليس المدعي العام). المدعي العام للمخابرات (أو أمن الدولة) غالباً ما يكون قاضياً عسكرياً أو مدنياً منتدباً، ويأتي دوره في المرحلة الأخيرة لـ "قوننة" وتوثيق ما تم التوصل إليه في غرف التحقيق الأمني.

2. دور المحامي واقعياً وليس نصياً:

- **النص:** المحامي يحضر الاستجواب.
- **الواقع الصادم:** في القضايا الأمنية الحساسة، غالباً لا يسمح للمحامي بدخول مبنى المخابرات لحضور التحقيقات الأولية. يلتقي المحامي بالمتهم لأول مرة غالباً في قاعة محكمة أمن الدولة أو عند إحالة الملف رسمياً للقضاء.
- إذا حضر المحامي أمام مدعي عام المخابرات، يكون دوره صامتاً تماماً؛ يقتصر على التأكد من عدم وجود آثار تعذيب ظاهرة، ومحاولة دفع المدعي العام لعدم التمديد، وتثبيت إنكار المتهم للتهم.

3. كيف يتعامل الجهاز (الادعاء العام ومن تحت إمرته) مع المتهم الأمني واقعياً؟

التعامل مبني على "**الحرب النفسية التامة**" وعزل المتهم عن العالم الخارجي. لا يُستخدم الضرب الجسدي الفج دائماً (لتجنب تقارير الطب الشرعي)، بل يعتمدون على:

- الحرمان من النوم لفترات طويلة.
- الإضاءة المستمرة أو الظلام المستمر.
- الوقوف الطويل (الشبح) أو الجلوس على كراسي غير مريحة.
- الإيهام بأن شركاءه اعترفوا عليه بالكامل، ولم يعد هناك فائدة من الإنكار.

4. طبيعة الأسئلة التي يركز عليها تحقيق المخابرات

الأسئلة لا تتمحور فقط حول "هل فعلت كذا؟"، بل تمتد لتفكيك "الشبكة والروابط":

- **الامتداد والارتباطات:** "من الذي جندك؟ من تعرف في هذا التنظيم/ الحزب؟ كيف تواصلت معهم؟ (التركيز التام على تفريغ الهواتف، الحسابات المشفرة مثل تلغرام، والتحويلات المالية)".

- **التمويل:** "من أين لك هذا المال؟ من أرسل لك الحوالة؟".
- **الأيديولوجيا والفكر:** أسئلة فكرية وسياسية لمعرفة مدى عمق قناعات المتهم (لقياس خطورته المستقبلية).

5. طبيعة الأجوبة التي يمكن للمتهم الأمني أن يجيب بها (نصيحة استراتيجية واقعية)

في غرف التحقيق الأمنية الساخنة، التمسك بـ "الإنكار المطلق واللامنطقي" لكل شيء (حتى البديهيات) يثير حنق المحقق ويزيد من مدة الضغط النفسي. الاستراتيجية الواقعية المتبعة من المحنكين في هذه المواقف هي:

1. **الاعتراف بالمعلومات العامة التي يعرفها المحقق حتماً:** (مثل: نعم التقيت بفلان، نعم هذا حسابي، نعم دخلت هذا الموقع). الإنكار التام لأشياء يمسك المحقق بدليلها الرقمي ينهي مصداقيتك فوراً.
2. **حصر وتأطير "النية والقصد":** إفراغ الفعل من صبغته الجرمية. (مثال: نعم تواصلت مع فلان، لكنني كنت أظن أنه تاجر عادي ولم أكن أعلم بنشاطه الأمني أو الحزبي.. نعم حولت له مبلغاً كقرض شخصي وليس لدعم التنظيم).
3. **تجنب إعطاء أسماء جديدة:** التركيز على إفادة تخص الذات فقط، لأن ذكر أي اسم جديد يفتح خيوطاً جديدة تجعلك رهن التحقيق لفترات أطول لانتظار ضبط الأشخاص الآخرين ومطابقة الأقوال.
4. **عند الوصول للمدعي العام:** إذا تم انتزاع اعترافات تحت الضغط لدى المخابرات، يجب على المتهم **فوراً** أمام المدعي العام إنكارها صراحة وبصوت واضح، وقول: "هذا الكلام وقعت عليه تحت التهديد والحرمان من النوم ولم أفعله"، ليجبر المدعي العام على تسجيل هذا الإنكار في المحضر القضائي الرسمي الذي ستحاكم بناءً عليه لاحقاً.

التحقيق داخل أروقة المخابرات:

التحقيق داخل أروقة المخابرات أو الأجهزة الأمنية السيادية ليس مجرد "سؤال وجواب"، بل هو علم نفس تطبيقي يُدعى **"تكتيكات الاستجواب وسيكولوجية الاعتراف"**. المحقق هنا يمتلك وقتاً، وسلطة، ونفوذاً، ويهدف إلى تفكيك الرواية الدفاعية للمتهم وتحويله من موضع الدفاع إلى الانهيار أو "التعاون".

لكي نفهم الصورة واقعياً وعملياً، إليك تفكيكاً تفصيلياً لطبيعة الأسئلة التي يطرحها ضابط المخابرات، والاستراتيجيات المقابلة للأجوبة التي ينتهجها المتهمون الأذكياء أو المحنكون سياسياً وأمنياً:

أولاً: محاور أسئلة ضابط المخابرات (التكتيكات والأساليب)

لا يبدأ الضابط بالأسئلة الساخنة فوراً، بل يقسم التحقيق إلى مراحل مدروسة:

1. أسئلة بناء الخط الأساسي لصدق المتهم (Baseline Questions):

- **طبيعتها:** أسئلة روتينية وبديهية جداً يعرف الضابط إجابتها مسبقاً (اسمك، أسماء إخوتك، أين درست، أين تسافر، طبيعة عملك، كم راتبك).
- **الهدف الواقعي:** مراقبة لغة جسدك ونبرة صوتك وحركة عينيك ونبضات قلبك وأنت **تقول الحقيقة.** هذا يمنحه "مؤشراً قياسياً" يقارن به لغة جسدك لاحقاً عندما يبدأ في طرح الأسئلة الحساسة ويكتشف كذبك أو ارتباكك.

2. أسئلة "الاستدراج بالمعلومة المجزأة" (The Salami Slicing Technique):

- **طبيعتها:** يملك المحقق تقريراً استخباراتياً كاملاً عنك (مراقبة، تفريغ هاتف، شهادة آخرين)، لكنه يسألك بشكل مجزأ ومبهم.
- **أمثلة:** "أين كنت يوم الثلاثاء الماضي الساعة السادسة مساءً؟" أو "من هو الشخص الذي جلست معه في مقهى (...)؟".
- **الهدف الواقعي:** اختبار مدى شفافيتك. إذا كذبت في هذه التفاصيل الصغيرة التي يملك إثباتها (كأن تقول لم أذهب للمقهى وهو يملك صورة لك هناك)، يسقط خط دفاعك بالكامل، ويستخدم هذا الكذب لكسر معنوياتك قائلاً: "أنت تكذب في تفاهات، فكيف أصدقك في القضية الكبيرة؟".

3. أسئلة **"حصار الروابط الرقمية والمالية"**:

- **طبيعتها:** يواجهك ببيانات جافة لا تقبل التأويل وعادة ما يبدأ بـ "لماذا" و"كيف".
- **أمثلة:**
  - ❖ "لماذا يوجد في هاتفك تطبيق (تليغرام) أو (سيغنال) مضبوط على خاصية التدمير الذاتي للرسائل؟"
  - ❖ "كيف تفسر وجود هذا الرقم الدولي في سجل هاتف مخفي؟"
  - ❖ "ما هو مصدر الحوالة المالية بقيمة (...) التي استلمتها عبر شركة الصرافة من شخص في دولة (...)؟"
- **الهدف الواقعي:** حشرك في زاوية مادية. الأجهزة الأمنية تعتبر "السرية الرقمية الفائقة" و"التدفقات المالية المجهولة" إدانة مسبقة، والأسئلة هنا تهدف لانتزاع رابط يربط هذه الأمور بنشاط تخريبي أو تنظيمي.

4. أسئلة "الإسقاط النفسي وتخفيف الذنب" (Rationalization):

- **طبيعتها:** يغير المحقق لهجته ليصبح "صديقاً متعاطفاً".
- **أمثلة:** "أنا أعلم أنك شاب طيب ومثقف، وأنك انقدت وراء هؤلاء الدجالين.. أليس كذلك؟"، "أنت كنت تريد فقط مساعدة عائلة فلان إنسانياً ولم تكن تعلم أن المال يذهب للسلاح، صح؟".
- **الهدف الواقعي:** تقديم "مخرج آمن وهمي" للمتهم. المتهم المتعب نفسياً يرى في هذا السؤال طوق نجاة فيوافق ويقول "نعم صحيح"، دون أن ينتبه أنه بهذه الإجابة **قد اعترف بالفور بالجريمة ماديّاً** (أنه نقل المال فعلاً)، وما اعترف به يكفي لإدانته قانوناً بغض النظر عن تبريره الأخلاقي.

ثانياً: استراتيجيات أجوبة المتهم (التعامل الواقعي الذكي):

في القضايا الأمنية، "الصمت المطلق" قد يعامل كإقرار بالذنب خلف الكواليس ويزيد الضغط، بينما "الكذب المفضوح" يدمر المتهم. الاستراتيجية الناجحة تعتمد على **"الهندسة اللغوية للإجابة"** وفق القواعد التالية:

1. قاعدة "نعم للفعل.. لا للقصد" (أقوى خطوط الدفاع الدبلوماسي):

إذا واجهك المحقق بدليل مادي لا يمكن إنكاره (صورة، حوالة، لقاء)، فإن الإنكار انتحار أمني. الإجابة الذكية هي **الاعتراف بالواقعة المادية مع إفراغها تماماً من أي نية جرمية أو أمنية.**

- **مثال 1 (لقاء شخص مشبوه):**
  - ❖ السؤال: "أنت التقيت بالإرهابي/المعارض (فلان) في المكان الفلاني، ما الذي دار بينكما؟"

❖ الجواب الخاطئ: "لم ألتقه أبداً" (بينما توجد صورة لهما).
❖ الجواب الذكي: "نعم التقيته صدفة/بناءً على عمل تجاري/قرابة عائلية. تكلمنا في أمور التجارة والطقس والغلاء، ولم أكن أعرف مطلقاً توجهاته السياسية أو الأمنية، وأنا أصلاً لا أتابع هذه الأمور ومبتعد عنها تماماً".

- **مثال 2 (الحوالة المالية):**

❖ السؤال: "لماذا استلمت مالاً من جهة خارجية؟"
❖ الجواب الذكي: "هذا دين قديم لي على فلان" أو "هذه مساعدة عائلية من قريبي.. ليس لي أي علاقة بأي تنظيم، والمال صُرِف على بيتي وعلاجي ويمكنكم التدقيق في ذلك".

2. إجابات "التجهيل الاستراتيجي" و"الذاكرة الانتقائية":

المحقق يكره عبارة "لا أعرف" عندما تكون غير منطقية، ولكنه يضطر لقبولها إذا صيغت بذكاء يحميك ويحمي الآخرين.

- عند السؤال عن أشخاص آخرين **(لتجنب توسيع القضية):** بدلاً من قول "لن أخبركم عنهم"، يتم استخدام صيغ تائهة: "هو شخص تعرفت عليه في المقاهي واسمه المستعار (أبو أحمد)، لا أعرف اسمه الحقيقي ولا أين يسكن، انقطعت علاقتي به منذ أشهر، ولم أكن أهتم بالتفاصيل".
- عند السؤال عن تفاصيل التواريخ: "لا أتذكر بدقة، مضى على هذا الأمر وقت طويل وأنا ذاكرتي ضعيفة في التواريخ بسبب ضغوط الحياة الحالية".

3. تجنب "الفخاخ اللفظية المفتوحة":

يستخدم المحقق أسئلة تبدو بريئة ليرى كيف تفكر سياسياً أو أيديولوجياً.

- السؤال: "ما رأيك في الدولة الفلانية؟" أو "ما رأيك في تصرّف الحكومة في الأزمة الفلانية؟" أو "هل ترى أن الجهاد في المكان الفلاني فرض؟".
- الاستراتيجية في الجواب: الالتزام بـ "**السطحية المطلقة والمواطنة التقليدية**". يجب أن تظهر بمظهر الإنسان البسيط، غير المهتم بالسياسة، المهتم فقط بلقمة عيشه وعائلته. (مثال: "أنا رجل بسيط أبحث عن قوت يومي، لا أفهم في السياسة الدولية ولا أتابع الأخبار، وكل ما يهمّني هو أمن بلدي واستقراري وعملي"). أي محاولة للفلسفة أو إظهار العمق الثقافي والسياسي تحولك فوراً في نظر ضابط المخابرات إلى "عنصر مؤدلج خطير".

4. التعامل مع "سيناريو المحقق الطيب والمحقق الشرير" (Good Cop / Bad Cop):

- **الواقع:** يدخل محقق يصرخ ويهدد بالتعذيب والسجن المؤبد (الشرير)، ثم يخرج ويدخل محقق آخر هادئ يقدم لك سيجارة أو كوب ماء ويقول لك: "أنا أريد مساعدتك، ذاك الرجل مجنون وسيدمر مستقبلك، اعترف لي بكلمتين لأغلق الملف وتذهب لبيتك" (الطيب).
- **كيف تجيب؟** تعامل مع "الطيب" بكل احترام وهدوء، اشكره على حسن خلقه، ولكن **لا تعطه أي اعتراف إضافي**. قل له بثبات وهدوء: "أنا ممتن للطفك يا سيدي، وأنا أقول الحقيقة كاملة وليس عندي أي شيء أخفيه، وأنا مظلوم في هذه القضية". تذكر دائماً: الطيب والشرير يقرأون من نفس الورقة، وهدفهما واحد.

ملخص تنفيذي للمتهم في التحقيق الأمني:

اسمع كثيراً، وتكلّم قليلاً، واجعل إجابتك قصيرة ومباشرة وعلى قدر السؤال تماماً. لا تتطوع بإعطاء أي معلومة زائدة لم يُسأل عنها، وحافظ على نبرة صوت هادئة ومنخفضة (فالصوت العالي يعكس الانهيار أو التحدي)، وتمسك دائماً بأن أفعالك –مهما بدت مشبوهة– كانت بحسن نية مطلقة وبجهل تام بأي أبعاد أمنية.

"إن مستقبل العدالة الجنائية لن يُبنى على استبدال الإنسان بالآلة، وإنما على بناء شراكة متوازنة بين الحكمة البشرية والقدرات التحليلية للذكاء الاصطناعي، بما يحقق الحقيقة ويحفظ الحقوق ويصون الكرامة الإنسانية".

الفصل الخامس: مهنية التحقيق والقضاء الجنائي في ايطاليا

إيطاليا ليست فقط مهد القانون الروماني الذي أسس للنظريات القانونية في العالم، بل هي حرفياً "البلد الأم" للمدرسة الوضعية في علم الجريمة (عبر لومبروزو، وفيري، وغاروفالو)، وهي صاحبة واحد من أعقد وأنشط الأنظمة القضائية والجنائية في مواجهة الجريمة المنظمة (المافيا) ومكافحة الفساد السياسي (مثل منظومة "الأيادي النظيفة" Mani Pulite في التسعينيات).

الحديث عن **مهنية التحقيق الجنائي والقضاء الجنائي في إيطاليا اليوم**، هو حديث عن نظام فريد يمزج بين العراقة الأكاديمية والواقعية الصارمة الناتجة عن عقود من الحروب ضد الجريمة المنظمة والإرهاب المحلي (مثل الألوية الحمراء).

تاليا تشريحاً واقعياً وعملياً لكيفية إدارتهم (في إيطاليا) لمنظومة التحقيق والقضاء الجنائي:

أولاً: مهنية وهيكلية التحقيق الجنائي (الأجهزة الفاعلة):

على عكس العديد من الدول التي تدمج جهات التحقيق، تتميز إيطاليا بتعددية أجهزتها الأمنية والقضائية، وهو تمايز يمنح التحقيق احترافية عالية وتخصصاً دقيقاً:

1. الشرطة القضائية (Polizia Giudiziaria) والتعددية الاحترافية

التحقيق الجنائي الميداني والفني منقسم بين ثلاثة أجهزة رئيسية، لكل منها عقيدة أمنية مختلفة ولكنها تعمل جميعاً تحت إشراف القضاء:

- **الكارابينيري (Carabinieri):** هي قوات شرطة ذات طابع عسكري (تابعة لوزارة الدفاع لكنها توضع تحت تصرف وزارة الداخلية في العمل المدني). هؤلاء هم العمود الفقري للتحقيق في الجرائم الكبرى والجنائية المعقدة، ويملكون قسماً فنائياً وعلمياً شهيراً يُدعى (RIS) يعادل الـ FBI في جودته المخبرية.
- **شرطة الدولة (Polizia di Stato):** جهاز مدني يركز على الجرائم الحضرية، مكافحة الشغب، والجرائم الإلكترونية، والتحقيقات الجنائية العامة.
- **شرطة مكافحة الجرائم المالية (Guardia di Finanza):** جهاز عسكري فريد من نوعه يتبع لوزارة الاقتصاد. يتميز هؤلاء باحترافية مرعبة في التحقيق الجنائي المالي، ومكافحة غسيل الأموال، وتتبع الأصول، ومصادرة أموال المافيا. **واقعياً، هم الأقوى في أوروبا في التحقيق المالي العقاري والشركات الموازية.**

2. مفهوم "القيادة القضائية" للتحقيق:

في إيطاليا، لا يملك ضابط الشرطة (مهما علت رتبته) سلطة القرار المستقل في التحقيق الجنائي بمجرد اكتشاف الجريمة.

- **الواقع العملي:** الشرطة ملزمة فوراً بإبلاغ **المدعي العام (Pubblico Ministero).**
- المدعي العام هو الذي يقود التحقيق شخصياً، ويملي على الضباط الخطوات، ويحدد التحركات الفنية (مثل مراقبة الهواتف أو زرع أجهزة التنصت)، مما يمنح التحقيق غطاءً قانونياً يمنع بطلان الإجراءات لاحقاً أمام المحكمة.

ثانياً: القضاء الجنائي الإيطالي ونظام التحول (المزيج القانوني)

في عام 1989، قامت إيطاليا بثورة تشريعية غيرت فيها قانون أصول المحاكمات الجزائية، حيث تحولت من النظام "التنقيبي/الاتهامي التقليدي" (الفرنسي) إلى النظام **"الإنكلو-أمريكي" المعتمد على المواجهة (Adversarial System)**، ولكن بلمسة إيطالية خاصة:

1. قاضي التحقيقات الأولية (GIP – Giudice per le Indagini Preliminari):

- هذا المنصب يمثل قمة المهنية القضائية الإيطالية. هو قاضٍ محايد تماماً، لا يحقق ولا يجمع أدلة، ودوره يقتصر على مراقبة "المدعي العام" و"الشرطة" أثناء مرحلة التحقيق الأولي.
- **دوره الواقعي:** إذا أراد المدعي العام توقيف مشتبه به، أو تمديد حبسه، أو تفتيش منزله، أو التنصت على هاتفه، لا يملك الصلاحية المنفردة، بل يجب عليه تقديم طلب مشفوع بالدليل إلى الـ (GIP). هذا القاضي هو صمام الأمان الذي يحمي حقوق الإنسان ويضمن مهنية التحقيق لمنع أي شطط أمني.

2. استقلالية القضاء المطلقة (Magistratura):

- في إيطاليا، يُطلق مصطلح "القاضي" (Magistrato) على كل من **القاضي الجالس على المنصة والمدعي العام** على حد سواء. هم ينتمون إلى سلك قضائي واحد، ويخضعون لـ "المجلس الأعلى للقضاء" المستقل تماماً عن وزير العدل والحكومة.
- **الأثر الواقعي:** هذا الاستقلال يمنح القضاء الجنائي في إيطاليا جرأة غير مسبوقة عالمياً. المدعي العام الإيطالي يمكنه التحقيق مع رئيس الوزراء، أو رئيس الدولة، أو أكبر جنرال أمني دون الحاجة لإذن من السلطة التنفيذية، وهو ما حدث تاريخياً في محاكمات المافيا الكبرى وفي قضايا فساد السياسيين (مثل سيلفيو برلسكوني).

ثالثاً: مكافحة الجريمة المنظمة والأمن السيادي (الخصوصية الإيطالية):

بسبب المعاناة الطويلة مع "الكوزا نوسترا" وعصابات "الندرانغيتا"، طور القضاء الجنائي الإيطالي آليات تحقيق أمنية تعد الأشرس والأكثر كفاءة في العالم، وتدرس كنموذج دولي:

1. مديرية مكافحة المافيا الوطنية (DNA) والمديريات الإقليمية (DDA)

تم إنشاء نيابات متخصصة وحصرية لا تفعل شيئاً سوى التحقيق في الجرائم الأمنية الكبرى وتفكيك الشبكات المعقدة. المحققون القضائيون هنا يتلقون تدريبات أمنية رفيعة المستوى على أعلى درجات السرية والتقنية.

2. نظام التوبة والاعتراف المقابل (Pentiti)

قانونياً وواقعياً، تعتمد مهنية التحقيق الإيطالي على "كسر جدار الصمت" (Omertà). طوّر القضاء الإيطالي نظام حماية شهود متكامل يُسقط العقوبات أو يخفضها بشكل هائل عن رجل المافيا أو المتهم الأمني الذي يقرر "التعاون" وتقديم خريطة التنظيم للمدعي العام.

3. نظام السجن المشدد (المادة 41-مكرر / 41-bis)

- واقعياً، هذا إجراء "فنائي" للروح المعنوية للجريمة. ينص القانون الإيطالي على عزل قادة الجريمة المنظمة والأمن السياسي في سجون انفرادية تامة، وحرمانهم من رؤية التلفزيون، أو قراءة الصحف، أو التواصل مع السجناء الآخرين، مع رقابة صارمة على زيارات المحامين والعائلة (عبر زجاج عازل وهواتف مراقبة).

- **الهدف العملي:** منع قادة التنظيمات من إدارة شبكاتهم من داخل السجن، وهو تكتيك أثبت نجاحاً باهراً في تجفيف منابع الجريمة أمنياً.

رابعاً: الفجوة بين النص والواقع في المنظومة الإيطالية:

رغم هذه الاحترافية العالية، يعاني النظام الجنائي الإيطالي على أرض الواقع من مشكلة أزلية: "**البيروقراطية وبطء الإجراءات الكارثي**".

- بسبب كثرة الضمانات القانونية وحقوق الدفاع، والمراحل المتعددة للتقاضي (ابتدائي، استئناف، محكمة تمييز/ نقض)، قد تستغرق القضية الجنائية سنوات طويلة حتى يصدر فيها حكم قطعي.
- هذا البطء يؤدي أحياناً إلى سقوط القضايا بـ "**التقادم**" **(Prescrizione)** قبل صدور الحكم النهائي، وهو الثغرة التي يستغلها المحامون الكبار في إيطاليا لإنقاذ موكليهم من العقاب عبر إطالة أمد المحاكمة بالدفوع الشكليّة المتكررة.

كيفية تعامل المحاكم الإيطالية مع الأدلة الفنية والرقمية (مثل التنصت الهاتفي والبرمجيات الخبيثة التابعة للشرطة) وثغرات بطلانها؟

تعامُل القضاء والتحقيق الجنائي في إيطاليا مع الأدلة الرقمية والتنصت الهاتفي والإلكتروني يُعد من الأعقد والأكثر دقة في أوروبا؛ فالقانون الإيطالي صارم جداً في حماية الحريات الشخصية وحرمة الحياة الخاصة، وفي نفس الوقت، هو يواجه أعتى منظمات الجريمة والمافيا التي تعتمد على وسائل اتصال بالغة التعقيد والتشفير.

إليك تفكيكاً واقعياً وفنياً لكيفية تعامل المنظومة الجنائية الإيطالية مع هذه الأدلة، والثغرات التي يستغلها المحامون لإبطالها:

أولاً: آليات التفتيش الرقمي والتنصت (الوسائل والضوابط):

1. التنصت الهاتفي والبيئي الكلاسيكي (Intercettazioni):

لا يملك المدعي العام أو الشرطة وضع خط هاتف تحت المراقبة أو زرع ميكروفونات في منزل أو سيارة مشتبه به إلا بموافقة مسبقة ومسببة من **قاضي التحقيقات الأولية (GIP)**.

- **الضابط العملي:** يجب أن تتوفر في القضية "أدلة جادة على ارتكاب جرم" (Gravi indizi di reato)، وأن يكون التنصت إجراياً "ضرورياً ولا غنى عنه لاستمرار التحقيق".
- **المدة:** يُمنح الإذن عادة لمدة 15 يوماً فقط، ويتم التمديد بطلب جديد وقرار مسبّب من القاضي لمدد مماثلة (باستثناء قضايا المافيا والإرهاب حيث يمنح الإذن لـ 40 يوماً والتمديد لـ 20 يوماً).

2. برمجيات التجسس الحكومية (التروجان/ الفيروس القاتل – Captatore Informatico / Trojan):

- تستخدم الشرطة الإيطالية (وخاصة الكارابينيري والـ Guardia di Finanza) برمجيات خبيثة متطورة تُزرع في هواتف المشتبه بهم (عبر روابط أو ثغرات صفرية) لتحويل الهاتف إلى جهاز تنصت كامل: سحب رسائل الواتساب وتليغرام المشفرة، فتح الكاميرا والميكروفون، وتحديد الموقع بدقة.

- **الواقع القانوني:** بعد جدل قضائي طويل، قنّن المشرّع الإيطالي استخدام "التروجان" بموجب تعديلات قانونية صارمة، وحصر استخدامه في قضايا الجنايات الكبرى (المافيا، الإرهاب، والفساد الحكومي الواسع). ولا يُسمح باستخدامه في الجرائم العادية أو الجنح.

ثانياً: شروط وضوابط "الحرز الرقمي" (الدليل الفني):

في إيطاليا، لا يكفي أن تقدم الشرطة تفريغاً لرسالة أو تسجيلاً صوتياً لتقبله المحكمة كدليل إدانة، بل يجب أن يخضع الدليل الرقمي لـ "**سلسلة الحيازة الفنية المحكمة" (Chain of Custody)** طبقاً للمعايير الدولية الصارمة وقانون (رقم 48 لعام 2008) المعروف بـ Legge Ratifica Convenzione di Budapest:

- **منع التعديل المادي:** عند ضبط هاتف أو حاسوب، يجب على الخبير الفني التابع للشرطة القضائية استخدام أجهزة متخصصة لعمل "نسخة مرآتية مطابقة" (Image Forensic / Copia Forense) دون فتح الجهاز الأصلي أو تصفحه، لمنع تغيير أي (ميتا–داتا / Metadata) أو تواريخ الملفات.
- **بصمة الهاش (Hash Value):** يتم توليد كود رقمي مشفر فريد (مثل SHA–256) للملفات المستخرجة. إذا تغير حرف واحد في الرسالة أو الصوت، يتغير كود الهاش فوراً، مما يعني تلاعباً بالدليل.

ثالثاً: ثغرات ومبطلات الأدلة الرقمية والتنصت (سلاح المحامي في إيطاليا):

يبحث محامو الدفاع المخضرمون في إيطاليا عن "أخطاء الإجراءات" لإسقاط أعتى القضايا الجنائية استناداً إلى قاعدة: "**ما بني على باطل فهو باطل**"؛ وإليك أبرز الثغرات العملية:

1. **بطلان استخدام التسجيلات في "قضايا أخرى" (Utilizzabilità في procedimenti diversi)**

- **الثغرة الواقعية:** إذا حصل المدعي العام على إذن من القاضي للتنصت على هاتف مشتبه به في قضية "سرقة"، وأثناء التنصت سُمع المتهم يتحدث عن جريمة "رشوة" أو "تهرب ضريبي" لا علاقة لها بالقضية الأصلية.
- **النتيجة القضائية:** طبقاً لقرار المحكمة العليا الإيطالية الشهير (محكمة التمييز – Corte di Cassazione / حكم قضية Cavallo)، **يُحظر تماماً** استخدام هذه التسجيلات كدليل لإدانة المتهم في القضية الجديدة، إلا إذا كانت الجريمة الجديدة المكتشفة تقع ضمن جرائم المافيا أو الإرهاب أو الجرائم التي تستوجب الاعتقال الإلزامي. إذا استخدمها المدعي العام، يدفع المحامي ببطلان الدليل وتستبعده المحكمة فوراً.

2. **غياب "الخوادم الوطنية" (I Server della Procura)**

- **الثغرة الفنية:** القانون الإيطالي يلزم أن تُسجل وتُخزن خطوط التنصت وتدفقات البيانات المستخرجة عبر الهواتف داخل أجهزة خوادم (سيرفرات) تابعة حصرياً لمكتب النيابة العامة (Procura della Repubblica) لضمان عدم التلاعب بها.
- **الواقع العملي:** أحياناً، تستعين الشرطة بشركات اتصالات خاصة أو شركات تقنية خارجية لمساعدتها في فك التشفير أو التخزين المؤقت لضخامة البيانات. هنا يتدخل الدفاع ويقدم دفعاً ببطلان التسجيلات

لأنها خرجت عن السيطرة القضائية المباشرة وتم تداولها عبر خوادم خاصة، وهو دفع تترتب عليه تبرئة المتهمين في قضايا كبرى.

3. ثغرة "التفتيش والتحليل دون حضور الدفاع" (Accertamenti Tecnici Ripetibili)

- **الثغرة الإجرائية:** ينقسم التحليل الفني للهواتف في القانون الإيطالي إلى نوعين: إجراءات يمكن تكرارها، وإجراءات غير قابلة للتكرار (مثل فك قطع معينة في الهاتف قد تؤدي لتلفه أو مسح بياناته).
- **الواقع العملي:** إذا قام الخبير الفني للشرطة بفتح الهاتف واستخراج البيانات بطريقة قد تؤدي لتغيير بعض البيانات دون استدعاء محامي المتهم وخبيره الفني لحضور هذه العملية (Contraddittorio)، فإن هذا الإجراء يعد انتهاكاً صارخاً لحق الدفاع، ويؤدي قانوناً إلى **إسقاط تقرير التحليل الرقمي بالكامل** وعدم الاعتداد به أمام قضاة الموضوع.

4. الطعن في "سياق الترجمة والنسخ" (Trascrizione delle intercettazioni)

- تعتمد المافيا أو العصابات الأجنبية (مثل العصابات الصينية أو الروسية أو المغاربية في إيطاليا) على اللهجات المحلية المعقدة أو الشفرات اللفظية (مثل تسمية المخدرات بـ "الملابس" أو "السيارات").
- **خط الدفاع:** يقوم المحامي بتعيين خبير لغوي من طرفه لإعادة الاستماع للتسجيلات الصوتية الأصلية ومقارنتها بتفريغ الشرطة، وغالباً ما يتم إثبات أن المترجم التابع للأمن أخطأ في تفسير المصطلحات أو اجتزأ جملة من سياقها لتبدو جنائية، مما يضعف القوة الاستدلالية للتسجيل.

خلاصة:

في إيطاليا، المعركة حول الأدلة الرقمية والتنصت هي **معركة "فنية-إجرائية"** بامتياز. قد يكون المتهم مسجلاً بصوته وهو يرتكب الجرم، ولكن خطأً إجرائياً بسيطاً من المدعي العام في صياغة طلب الإذن، أو هفوة فنية من خبير الشرطة في حفظ بصمة الهاش للملفات، كفيل بإغلاق المحضر، ومحو الدليل من أوراق القضية، وخروج المتهم حراً بقوة القانون وعراقة الإجراءات القضائية.

الخاتمة

يتبين من خلال هذه الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أهم التحولات التي ستؤثر في مستقبل التحقيق الجنائي والاستخباري والأمني خلال العقود القادمة، لما يمتلكه من قدرات متقدمة في تحليل البيانات، واكتشاف الأنماط، وبناء الفرضيات، وتقييم الأدلة بصورة تتجاوز في بعض جوانبها القدرات البشرية التقليدية. ومع ذلك، فإن هذه القدرات، مهما بلغت درجة تطورها، لا تجعل من الذكاء الاصطناعي بديلاً كاملاً عن المحقق أو المدعي العام أو القاضي، بل تجعله أداة متقدمة لدعم اتخاذ القرار وتعزيز كفاءة العمل التحقيقي والقضائي.

كما أظهرت الدراسة أن نجاح توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال التحقيق لا يتوقف على التقدم التقني فحسب، بل يرتبط بضرورة توفير إطار قانوني وأخلاقي يضمن الشفافية وقابلية التفسير والمساءلة واحترام حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة. ومن المتوقع أن يتجه مستقبل العدالة الجنائية نحو نماذج تشاركية تجمع بين الخبرة البشرية والقدرات التحليلية للذكاء الاصطناعي، بحيث يبقى القرار النهائي والمسؤولية القانونية بيد الإنسان، في حين يتولى الذكاء الاصطناعي مهام التحليل والمراجعة والدعم المعرفي.

وعليه، فإن التحدي الحقيقي في المستقبل لن يكون في بناء محقق أو محامٍ أو قاضٍ آلي، وإنما في تصميم منظومة عدالة ذكية تحقق التوازن بين الكفاءة التقنية والضمانات القانونية، وبين سرعة الإنجاز وحماية الحقوق والحريات، بما يضمن بقاء العدالة الإنسانية هي الغاية النهائية لكل تطور تقني.